الإسلام السياسي في شمال أفريقيا

تركات التاريخ (٢.١)

المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات

> إن هذه الخلفية العامة هي الأولى في سلسلة الأوراق الموجزة للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG) التي تتناول تنوع النشاط المذهبي الإسلامي في دول شمال أفريقيا، حيث تمكنت هذه الظاهرة من التطور بشكل كامل تماماً في كل من مصر والجزائر والمغرب. إن كل ورقة لاحقة تبحث، بالنسبة لبلد من هذه البلدان الثلاثة، في النظرة المستقبلية واستراتيجيات الحركات والتنظيمات الإسلامية الرئيسة، وعلاقاتها بالدولة مع بعضها بعضاً، خاصة الطرق التي تطورت بموجبها في السنوات الأخيرة. ويركز التحليل على العلاقة بين النشاط المذهبي الإسلامي والعنف، بشكل خاص ولكن ليس فقط الإرهاب، ومشكلة الإصلاح السياسي بشكل عام والتحول إلى الديمقراطية بصفة خاصة.

الإسلام السياسي، الإرهاب، الإصلاح: إن المثلث الذي يتكون من هذه المفاهيم الثلاثة والحقائق المعقدة والمتغيرة التي تشير إليها، هو محور النقاش في وحول شمال أفريقيا في هذه الأيام. إن دور العناصر المصرية في زعامة تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن معروف جيداً، إن لم يكن بالضرورة مفهوماً تماماً. إن تورط أشخاص مغاربة في شبكات الإرهاب في أوروبا — سواء أكانت أم لم تكن مرتبطة بالقاعدة- قد تأكد مؤخراً من خلال التورط المشبوه للمغاربة في الهجوم الذي وقع في ١١ آذار ٢٠٠٤ في مدريد. كما إن مصر ذاتها قد عانت لسنوات العنف الإرهابي. كذلك، فإن القليل من البلدان، قد عانت الإرهاب بقدر ما عانته الجزائر على مدى الاثنتي عشرة سنة الأخيرة. كما أن التفجيرات التي حدثت في الدار البيضاء في ١٦ أيار ٢٠٠٣ توحي بأن المغرب ليست مستثناة أو معفاة منه.

وفي الوقت نفسه، كانت مصر والجزائر والمغرب مواقع لمحاولات مهمة للإصلاح السياسي التعددي. فقد أظهر النظام السياسي المغربي قدراً معتدلاً من التعددية السياسية الحزبية منذ السنوات الأولى للاستقلال. كما جربت مصر التعددية السياسية قبل عام ١٩٥٢، وفي عهد كل من أنور السادات وحسني مبارك تم السماح بقدر من التعددية في بعض الفترات وكبتها في فترات أخرى. وفي الجزائر، تم إدخال التعددية الحزبية الرسمية في عام ١٩٨٩ واستمرت بعد ذلك، على الرغم من أنها تقل كثيراً عن كونها ديمقراطية أساسية وحقيقية.

وعلى الرغم من ذلك فإن النقاش حول هذه القضايا قد غاص في مستنقع من الأفكار الثابتة ولكنها خاطئة. وتتمثل إحداها في الفكرة العامة التي تفترض سلسلة بسيطة من العلة والمعلول: إن غياب الإصلاح السياسي يولد التطرف الإسلامي الذي يولد بدوره الإرهاب. إن هذا التحليل المفرط في التبسط يتجاهل التنوع المهم داخل النشاط المذهبي الإسلامي المعاصر، الذي كان الجزء الأكبر منه مجرداً من العنف بشكل مستمر. كما إنه يتجاهل حقيقة أن ظهور الحركات الإسلامية في شمال أفريقيا لم ينسب إلى غياب الإصلاح، ولكنه حدث بشكل عام بالاقتران مع مشاريع الإصلاح الحكومي الطموحة. لقد حدث التوسع في النشاط المذهبي السياسي الإسلامي في مصر ضمن سياق الانفتاح الاقتصادي والسياسي الجريء الذي حققه الرئيس السادات في السبعينيات من القرن الماضي. كما إن الصعود المثير للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر في الأعوام ١٩٨٩-١٩٩١ حدث ضمن سياق قيام الحكومة بتحرير النظام السياسي ومتابعتها اصلاحاً اقتصادياً جذرياً.

لذلك، فإن مشكلة الإصلاح لم تكن بسبب غيابه بقدر ما هي بسبب الطبيعة الخاصة لمشاريع الإصلاح التي اعتمدتها حكومات شمال أفريقيا والتحالفات والمناورات السياسية التي شاركت ضمن العملية، وعواقبها المعقدة وغير المتوقعة والكارثية أحياناً.

إن مشكلة الحركة الإسلامية لم تكن تتمثل في تطلعها المذهبي أو العقائدي —فقد كان ذلك متنوعاً ومتقلباً- بقدر ما كانت تتمثل في الصعوبة التي واجهتها دول مصر والجزائر والمغرب في استيعاب أشكال النشاط المذهبي اللاعنفي الأكثر ديناميكية، خاصة عدم قدرتها على دمج حركة إسلامية رئيسية ضمن النظام السياسي الرسمي. لقد رفضت مصر إضفاء الشرعية على الإخوان المسلمين. وبعد أن قامت الجزائر بإضفاء الشرعية على الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسمحت لها بالتنافس والفوز في عمليتين انتخابيتين، قررت أنها لا تستطيع التغلب على العواقب وبالتالي اتخذت القرار المصيري لحل الجبهة. أما المغرب فقد رفضت باستمرار إضفاء الشرعية على حركة "العدالة والإحسان" التي يتزعمها الشيخ عبد السلام ياسين. ومهما كانت المبررات التي تم تقديمها لهذا القرار، فإنه من المحتمل أن أحد العناصر الرئيسة للأساس المنطقي كان يتمثل في القلق البراغماتي الواقعي بشكل أساسي من أن صداها وديناميكيتها الخاصين قد جعلا هذه الحركات عسيرة الهضم لدرجة أن إضفاء الشرعية عليها كان يهدد بالإطاحة باستقرار النظام السياسي.

يجب عدم استبعاد ورفض هذا الاعتبار. وفي حين يمكن المبالغة وتشويه الحجج المتعلقة بالاستقرار، فإن طريقة تحقيق الإصلاح الديمقراطي في شمال أفريقيا من دون الإطاحة باستقرار النظم السياسية في المنطقة هو سؤال أساسي وشرعي تماماً لم يحصل سوى على قدر ضئيل للغاية من الاهتمام. ومن المظاهر اللافتة المتعلقة بالنقاش والجدل الذي يدور في الغرب والمنطقة على حد سواء هيمنة الحجج الأيديولوجية في مواجهة الحجج السياسية. لقد كان اللاعبون المتعددون منشغلين بمسائل تتعلق بالشرعية — من هم الديمقراطيون الحقيقيون؟ من يحق له المشاركة في اللعبة السياسية؟ - بدلاً من السياسية- كيف يمكن تغيير شكل الحكومة؟ ما هي الإصلاحات المحددة المرغوبة والمجدية؟

لذلك، من الضروري أن تكون هناك مقاربة جديدة في كل النقاشات الدائرة في كل من الغرب وشمال أفريقيا حول الإصلاح السياسي ومكانة الحركات الإسلامية ودورها المحتمل، وليس أقلها بسبب التغييرات اللاحقة في تطلع وسلوك الناشطين السياسيين الإسلاميين في المنطقة على مدى العقد الماضي.

هناك مسألة توضيح الفارق بين النشاط الديني والسياسي. في حين كان العديد من الحركات الإسلامية يميل في الماضي إلى الدمج والخلط بين الأغراض الدينية والسياسية، فإن بعضها يقوم حالياً وبصراحة بحصر أغراضه وأنشطته في المجال الديني، بينما يقوم غيرها بوصف نفسها كحركات أو أحزاب سياسية ذات أغراض سياسية وليست دينية.

إن استيعاب الحركات السياسية الإسلامية ضمن النظم السياسية الرسمية في شمال أفريقيا لا يزال أمراً متناقضاً، إلا أن هذه الحركات ليست المصدر لمشكلة الإرهاب. وتتمثل إحدى النتائج الطبيعية في أن الفارق بين النشاط الإسلامي المعتدل والمتطرف هو ذو قيمة تحليلية محدودة، وأن النزعة إلى تعريف النشاط الديني بالاعتدال والنشاط السياسي بالتطرف هو فهم خاطئ. إن الأشكال العنيفة للنشاط الإسلامي هي نتاج لعملية (تطريف) أكثر النزعات تحفظاً في النشاط الديني، وبالرغم من أن أهدافها قد تكون "سياسية" بالمعنى الأوسع لدرجة أنها تهدف إلى الإطاحة بالحكومات أو تنصيبها أو إيقاع الفوضى بها، إلا أنها لا تسعى إلى الفوز بالانتخابات أو تجادل بهدف تغيير سياسة الحكومة: إن دوافعها تظل دينية بشكل أساسي. إن الاتجاهات التي ترفض أو تتجاهل أو ببساطة لا تثق بالعمل السياسي من المحتمل جداً أن تلجأ، عند إثارتها، إلى العنف نظراً لعدم وجود أي خيار آخر لها.

وهناك مسألة تكييف الحركات السياسية الإسلامية مع المبادئ الديمقراطية والفكرة الوطنية. اذ لم تعد الحركات السياسية الإسلامية في شمال أفريقيا تشجب الديمقراطية بصفتها غير إسلامية أو تفرض فكرة الدولة الإسلامية على الدول المتواجدة فعلياً. وفي الواقع، فإنها ترفض بصراحة الأفكار الثيوقراطية (لحكومة دينية) وتعلن قبولها المبادئ الديمقراطية والتعددية واحترامها قواعد اللعبة كما حددتها الدساتير القائمة. بناءً على ذلك، فإن معارضتها انظمة الحكم قد تغيرت، حيث أخذت تركز على طلب العدالة والحاجة إلى تطبيق الدستور حسب الأصول (أو على الأكثر تعديله) بدلاً من استبداله بمجمله. في الوقت نفسه، فإنها لم تعد تحاول فرض الأمة الإسلامية المتجاوزة للسلطة الوطنية على الدولة القومية، ولكنها تقبل بهذه الأخيرة كدولة شرعية وكإطار رئيسي لنشاطها. وقد انعكست هذه التغييرات في موقفها من القانون. إذ أنها مستمرة في مطالبتها بتطبيق الشريعة الإسلامية، فإنها تقر بالحاجة إليها لكي تأخذ في الاعتبار الحقائق الاجتماعية المعاصرة، وبالتالي إلى الاجتهاد والعمليات المتأنية لتلعب دورها في تطويرها. لقد أصبح من غير الملائم أن يتم وصف هذه الحركات بأنها أصولية (متزمتة) أو حتى بأنها محافظة تماماً. إنها تدافع عن المواقف المحافظة في بعض المسائل، إلا أن من المظاهر المثيرة قيامها، بعد احتجاب طويل، بإحياء الأفكار المتعلقة بحركة التجديد الإسلامية التي كانت قائمة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ويعتبر ذلك أمراً مهماً نظراً لأن المظاهر الرئيسية للتيار الإسلامي المتجدد والأصيل كانت تتمثل تماماً في توجهه الإيجابي بشكل مهيمن نحو عناصر الفكر العلمي والسياسي الغربي، واهتمامه بتكييف التقاليد الشرعية الإسلامية مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وعلاقته الوثيقة بالحركات القومية. لقد كان إضعاف القومية المتجددة في شمال أفريقيا عاملاً رئيسياً في احتجاب التجدد الإسلامي وظهور نشاط مذهبي إسلامي محافظ ومعاد للغرب. ولكي يثمر الاسترداد الذي جرى مؤخراً للأفكار المتجددة داخل الحركات الإسلامية، فإنه يلزم القيام باستعادة أوسع للفكرة القومية في الحياة السياسية بشمال أفريقيا.

أما بشأن التفريق داخل الحركات الدينية الإسلامية بين الاتجاهات العنيفة وغير العنيفة، فان الجزء الأكبر من النشاط الديني الإسلامي ليس عنيفاً ولا يشكل تهديداً للدولة أو الأمن العام أو حقوق الإنسان الخاصة بالأفراد. ولكن مشكلة العنف برغم ذلك متجذرة في نظرة ودوافع بعض الحركات الدينية الإسلامية المعينة تماماً. إن الاتجاهين المهمين في هذا السياق هما الحركة السلفية التي أصبحت بشكل واسع (وإن لم يكن بشكل كامل) مماثلة التقليد الوهابي في المملكة العربية السعودية، وتيار النشاط المذهبي المتميز الذي أوحى به المفكر الإسلامي المصري، سيد قطب (١٩٠٦-١٩٦٦).

إن الحركة السلفية في هذه الأيام هي حركة أصولية (متزمتة) ومحافظة جداً. كما أنها لا تميل إلى الاعتراف بالهويات القومية أو إعطائها قيمة، وتؤكد بدلاً من ذلك الهوية والأمة الإسلامية المتجاوزة للسلطة القومية.

وفيما يتعلق بالاتجاه السائد للحركة، التي يسيطر عليها العلماء الدينيون والتي تعرف بالتالي بالسلفية العلمية، فإن الدافع إلى العنف متأصل في طموحها للإملاء والسيطرة على السلوك الفردي وتقويمه، كما أنها تتخذ شكل إجراءات عقابية في بعض الأحيان ضد أفراد أو مجموعات تعتبرهم "مسلمين أشرارا أو غير صالحين". ويوجد هذا النمط من العنف بشكل ملحوظ في الجزائر والمغرب، خاصة في مدن الأكواخ والضواحي السكنية الرثة والخربة الواقعة في أطراف المدن الكبرى. ومهما كان الأسى الذي تثيره، إلا أنها تشكل تهديداً ضئيلاً لحكومات شمال أفريقيا أو المصالح الغربية. ويشكل اللجوء إلى العنف كاستراتيجية أساسية الميزة التي يتسم بها جناح معين من الحركة السلفية يعرف بالسلفية الجهادية. وقد نشأت في أثناء الحرب ضد النظام الأفغاني المدعوم من السوفييت وتأصلت عبر شمال أفريقيا عندما عاد المقاتلون العرب الذين شاركوا في الصراع المذكور إلى بلدهم. إن السلفية الجهادية، وهي محافظة إلى أبعد حد، إن لم تكن رجعية، تقوم بشكل نموذجي بمهاجمة الأهداف الغربية في حملة تعتمد على دوافع عقلانية قد لا تكون حقيقية في أشكال مذهبية تقليدية كجهاد تقليدي دفاعاً عن العالم الإسلامي ضد العدوان الغربي. وبالمقارنة، فإن الحركات العنيفة التي استهدفت دول شمال أفريقيا كانت موجهة بمبادئ وتعاليم سيد قطب غير التقليدية على الإطلاق. لقد كانت جميع الحركات العنيفة الرئيسية في مصر تنتمي إلى قطب، وفي حين أن بعض الحركات العنيفة في الجزائر قد وصفت نفسها بالسلفية، فقد تأثرت هي أيضاً إلى حد كبير بأفكار قطب.

إن الحركتين الرئيستين اللتين تتبنيان العنف في مصر، وهما تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية قد انهزمتا، إلا أنهما تفاعلتا بأساليب وطرق مختلفة. فقد عكفت الجماعة على إجراء مراجعة أيديولوجية وقام زعماؤها بالنبذ والتخلي عن تطلعاتهم السابقة بشكل فعال. أما تنظيم الجهاد فقد قام، من الناحية الأخرى، باستثمار طاقاته في الجهاد الدولي الذي يقوده تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن، حيث اندمج فيه حالياً بشكل تام. إن إعادة التوجيه المذكور للطاقة الجهادية المصرية نحو الساحة الدولية، التي بدأت في الثمانينيات من القرن الماضي واستنفذت في عام ١٩٩٨، تعني أن الناشطين المعنيين قد تخلوا عن رؤية قطب السابقة في الإطاحة بالدولة المصرية، ولكن ليس كلياً وربما مؤقتاً فقط. إن هذه التطورات تنطوي على مضامين سياسية مهمة:

إن تكيف الحركات السياسية الإسلامية مع المبادئ الديمقراطية والفكرة القومية يعني أن حكومات شمال أفريقيا لن تستطيع بعد الآن أن تتذرع بأيديولوجيات سابقة معادية الديمقراطية أو معادية القومية كمبرر كاف للاستمرار في حرمان هذه الحركات من الحقوق الديمقراطية، ناهيك عن عدم تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية الأوسع. وفي حين أن الخصوم سوف يستمرون بالطبع في إخفاء الشك حول حوافزهم وصدقهم، فإنه يجب الحكم على الحركات السياسية الإسلامية من خلال سلوكهم وليس من خلال النيات التي ينسبها أعداؤها إليها.

إن القوى والمنظمات العلمانية أو غيرها من المنظمات المتجددة من خلال وعيها الذاتي، التي كانت من الناحية التقليدية معادية إلى أبعد حد للحركات الإسلامية، لن تتمكن بعد الآن من التذرع بالنظرة الظلامية التي تهدف إلى إعاقة التقدم، أو العائدة للقرون الوسطى أو المتعصبة وغير المتسامحة كتلك الحركات كأسباب أو حجج لرفضها المتعصب في الدخول في نقاش سياسي جاد معها. إن الحقيقة المتمثلة في أن الحركات السياسية الإسلامية أصبحت تُظهر مرونة وانفتاحاً عقلياً جديداً في مقاربتها المتعلقة بمسألة القانون، تعني أنه سوف يتسنى لجميع الاتجاهات في السياسات السائدة في شمال أفريقيا أن تبدأ بالدخول في نقاش نحن بحاجة إليه كثيراً حول الخطوات اللازمة لتطوير حكومة ملتزمة بالقانون.

بشكل أكثر عمومية، يمكن بل يجب أن يقوم الآن النقاش الجاري حول الإصلاح الديمقراطي في شمال أفريقيا بالقفز فوق حجر العثرة المتمثل في الإسلام السياسي وأن يركز بدلاً من ذلك على العقبات الهيكلية في طريق التطور الديمقراطي داخل الأنظمة السياسية الأفريقية، كغياب الضوابط على السلطة التنفيذية ودور الجيش (العسكر) وضعف الجمعيات التمثيلية والطبيعة التبعية للسلطة القضائية.

يجب أن يركز النقاش المذكور أيضاً، وبشكل جوهري، على المدى الذي تقوم ضمنه الأبعاد الخارجية لصنع السياسة في دول شمال أفريقيا بتقييد الديمقراطية. إن الأساليب التي قامت العولمة بموجبها باقتلاع السيادة الوطنية، حيث لم تعد دوائر السياسة الجوهرية هي موضوع القرارات السياسية المحلية (الداخلية)، قد شكلت قيداً على الإصلاح الديمقراطي يفوق إلى حد كبير ما هو متعارف عليه بشكل عام. إن الوصفات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الواردة من الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية كانت تميل إلى تفريغ ومنع النقاش السياسي المحلي حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية. إن ذلك قد شجع الخلاف السياسي المحلي للتركيز على قضايا الهوية والشرعية المتعفنة بشكل أكبر كثيراً. إن تسييس هذه القضايا يشرح جزئياً سبب ظهور الإسلام المتطرف في المنطقة ومدى قيام الاتجاهات الحصرية والمتعصبة وغير المتسامحة بتسميم الحياة السياسية في شمال أفريقيا.

يتعين على صنّاع السياسة الغربيين أيضاً أن يدركوا أن الخيارات السياسية الأخرى تجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ساهمت في نشوء توجهات النشاط الإسلامي المعادية للغرب والإرهاب. ويجب عليهم أن يواجهوا الحقيقة بأن القضية الفلسطينية كانت حافزاً رئيساً لظهور النزعات العنيفة، خاصة داخل الإسلام المذهبي المصري، وأن يعترفوا بحصة رئيسية من المسؤولية في نشوء جناح جهادي في الحركة السلفية، التي قاموا برعايتها بفعالية في أفغانستان منذ عام ١٩٧٩ وصاعداً.

كذلك، فإن صنّاع السياسة الغربيين في حاجة إلى إعادة التفكير بموقفهم تجاه الوعي القومي في شمال أفريقيا. لقد كان الموقف التقليدي عدائياً لسببين رئيسيين: الأول، لأنه تمت مماثلة الوعي القومي بالحكم الفاشستي، وبالتالي تم النظر إليه كعقبة في طريق التحول إلى الديمقراطية، والثاني لأنه تمت مماثلته بالسياسات والممارسات الاقتصادية التي تعتبر ضارة بالتجارة الحرة. وبينما توجد بعض الحقيقة في كلتا النظرتين، فقد تجاهلت الآراء الغربية نقاطاً أساسية أخرى: أولاً، الدور التاريخي للوعي القومي في تلطيف الأفكار والنشاط المذهبي الإسلامي بشكل عام، وثانياً حاجة الأنظمة في شمال أفريقيا للشرعية القومية إذا كانت تريد أن تصمد في وجه حركات المعارضة الإسلامية ناهيك عن تهذيبها وترويضها، وثالثاً الحاجة إلى دعم الفكرة أو المفهوم الوطني والهويات الوطنية كأرضية مشتركة يمكن أن تتطور فيها التعددية الدينية والسياسية في مناخ من التسامح.